

# التمكين ”الاقتصادي والسياسي للمرأة“

مقال بحثي

مقدم لل Youth Lead

إعداد: سميرة أحمد الحسام  
اليمن

يناير 2022م

## مقدمة:

المجتمعات العربية ومنها اليمن بحاجة إلى استغلال كافة الامكانيات المادية و المالية و البشرية على وجه الخصوص، دون تمييز ما بين الذكور و الأنثى، بما أن النساء هن نصف المجتمع من الناحية الديموغرافية أو تزيد بحسب نمو هذه المجتمعات و التي لا تؤمن كثيراً بالدور الإنمائي للمرأة بل تحصرها في جوانب معينة منها الانجاب و التربية، متجاهله بذلك القوانين و الدساتير التي سنتها المجتمعات ذاتها في أحقية و تمكين المرأة سياسياً و اقتصادياً ، و دورها البارز في عملية اتخاذ القرار في الحرب و السلم و هي للسلم أقدر على مواجهه كافة الظروف و التحديات التي يخاف الرجل مواجهتها.

ولن اتكلم هنا عن مسألة المساواة في الحقوق والواجبات وتجاهلها من قبل المجتمع وهي الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور والقوانين اليمنية بعيداً عن العرف المجتمعي وتقاليد، فجميع ما تنتجه الذاكرة المجتمعية من أعراف وتقاليد تعتبر تحديات ومعوقات تواجهها المرأة كل يوم في حياتها اليومية وبالأخص في أوقات الحرب، حيث تتحمل المرأة أضعاف ما تتحمله أثناء السلم.

## التمكين الاقتصادي والسياسي والأوضاع التنموية في اليمن:

من خلال دراسة التمكين الاقتصادي والسياسي من خلال الأوضاع التنموية التي تعيشها المجتمعات العربية و منها اليمن التي تعاني من تدهور في البناء المؤسسي منذ 2011م ، فإن المفهوم الشامل بأبعاد التنمية الانسانية و أهمية التمكين الفاعل للمرأة اليمنية اثناء الحرب للأسف قاصرة فجميع الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع تعتبر دراسات مقارنة مع الابعاد التنموية العالمية لتحقيق مبادئ التمكين للمرأة متجاهلا الظروف التي تعيشها المرأة اليمنية و التي قبل أن تصيبها ويلات الحرب لم تحصل على حقها الكامل في التعليم و الحقوق الدستورية ضمن مجتمعها المحلي ، فالمرأة مهما حاولت فهي مازالت بحاجة إلى بيئة اجتماعية و سياسية و بيئية من أجل بناء القاعدة الاساسية للمضي قدماً نحو تمكينها، فلا المناظرات و لا المناصرات كافية في دعم حقوق المرأة حول التمكين الاقتصادي والسياسي ، و لنا في الحكومات المتصارعة دليل حول عدم تواجد الكوادر النسائية في حكوماتها أو ضمن طواقم عملها في عمليات التفاوض حول السلام مع غياب متعمد لوجود المرأة اقتصادياً ضمن الوظائف الحكومية ذات القوة الاقتصادية في البلد و القرار السياسي.

وما زال دور المرأة يعتمد على الوظائف الدنيا ضمن السلم الوظيفي الحكومي، أما القطاع الخاص فهو أحد أوجهه المعوقات والعراقيل التي تواجهها المرأة في اليمن فنسبة وجود المرأة لا تتجاوز 1 % بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الكبرى وتكون قاصرة فقط على المشاريع الصغرى والأصغر التي تحاول من خلالها دعم اسرتها لمواجهة الظروف الاقتصادية المتردية التي تعيشها البلد منذ 2014م.

كما أن هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في اليمن حول تمكين المرأة، ففي الريف تعاني المرأة من مشاكل صحية لا حصر لها وما زالت اليمن تعاني من مشاكل الناسور الولادي وسوء التغذية والزواج

المبكر وارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات وغيرها، وكل هذه المشاكل تعتبر المرأة جزء أساسي لها، ومهما كانت الجهود المبذولة وفي ظل الصراع الذي تعيشه اليمن فهو لا يرقى للمستوى المطلوب، فالمرأة الريفية بحاجة إلى التعليم والغذاء بنفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك فإن نسب الالتحاق بالتعليم ما بين الفتيات متدنية بل هي في ازدياد طردي بسبب الحرب وعدم قدرة الاسر على تعليم اطفالهم فكيف للفتيات باليمن، كذلك هي نوعية التعليم التي مازالت متدنية في بعض مستوياتها وتتعرض للانتهاك من قبل القوى المتصارعة لإبراز معتقداتها وافكارها ضمن المحتوى التعليمي متجاهله الاطراف المجتمعية الاخرى،

في مثل هذا المطلب المتعلق بأهمية التمكين الاقتصادي والسياسي بالنسبة للمرأة اليمنية مازلنا نحتاج الى تحسين منظومة البحث و التطوير التلقائي التي توفر المعلومات اللازمة دون تحيز لأطراف سياسية بعينها، وذلك من اجل ايجاد الحلول المناسبة للتمكين في مجتمعنا اليمني، و خصوصا في المناطق الريفية، فنحن نعاني من ضعف في البناء المؤسسي للمعلومة كما نعاني من تدهور في الاقتصاد بسبب ارتفاع العملة المؤثرة على قدرة المرأة في مواجهه التحديات، فمن ناحية نحن نتحدث عن التمكين و من ناحية أخرى نترك الحبل على الغارب لحيتان السوق السوداء الذين يتاجرون بأقوات الناس التي تتيح لهم العيش الكريم.

إن احتكار السلطة ومصادرة الحريات يغيب العمل المؤسسي لتختفي معه المسؤولية ومهامها المسندة الى الرجل فكيف بالمرأة التي مازالت تطالب بالاعتراف بها.

في السياق ذاته يعتبر غياب الدور الرقابي من المشاكل التي تعانيها اليمن فلا الرقابة الدارجة مفعله ولا الدور العدلي مفعله وأعنى به غياب العدل مع اختلال العديد من الموازين التي تنعكس بدورها على حياة المجتمع. وهذا ما تعيشه اليمن منذ 2011م من، انسداد افق الحوار واللجوء الى العنف السياسي وتوسع نفوذ القبيلة ومنطق الاعراف على حساب سلطة الدولة ومنطق القانون، واعتماد مبدأ الولاء للحاكم على حساب الكفاءة والنزاهة، مع سيطرة فئات قليلة بالثروة الوطنية لتتسع بذلك دائرة الفقر والبطالة بين افراد المجتمع، وتدنى مستوى التعليم وضعف مخرجاته.

كل هذه المشاكل وغيرها لا يمكن حلها الا بالحكم الرشيد القائم على الحرية والشورى والعدل والمساواة. من أجل أن نصل بحلول ممكنة لتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً ومحاربة جميع أنواع العنف الموجهة ضدها باعتبارها جزء أساسي في المجتمع يسعى الرجل الى تجاهله.

من ناحية اخرى وبالرغم من تصديق اليمن على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وبمنح المرأة على سبيل المثال 30 % من مواقع السلطة وصنع القرار والتمثيل النيابي الا ان هذه المعاهدات حبر على ورق بالنسبة للداخل المحلي، حيث تحتاج فيه المرأة إلى اسناد قوى من قبل المنظمات الدولية والمحلية على حد سواء بالإضافة الى قيام المرأة نفسها بالمطالبة بحقوقها الدستورية والدولية، فنحن حتى اليوم لم نسمع بأن هناك حزب سياسي ترأسه امرأة

يمنية أو أنشأته المرأة اليمنية . بالرغم من أن 74% لا يؤيدون غياب المرأة من التشكيلة الحكومية للحكومات اليمنية بحسب إحدى [الاستبيانات المحلية](#) . بينما أشار 65% بأصابع الاتهام إلى " الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة" ، حول هذا الغياب بينما توزعت باقي النسب على كل من الدول الراعية للعملية السياسية في اليمن (17%) ، ورئاسة الجمهورية (9%) ، والمرأة نفسها (9%)\*

فالرجل في المجتمع اليمني مازال يملك وفي ظل الظروف غير الاعتيادية التي تعيشها اليمن بسبب الحرب ذلك النفوذ المالي والسياسي والاجتماعي بالإضافة الى القيم والتقاليد المعيقة للمرأة اليمنية، كل هذه عوامل تعيق تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً في ظل تقاعس الاحزاب السياسية في افساح المجال للمرأة اليمنية بالعمل على صنع القرار.

إن النموذج السياسي اليمني له ظروفه الخاصة والتي تختلف كثيراً عن عديد نماذج في بلدان مختلفة استطاعت فيها المرأة أن تتبوأ مراكز سياسية مهمة، وأسهمت بشكل فعال في صناعة القرار. في النموذج اليمني يرفض الذكور أنفسهم تقاسم السلطة فكل حزب يرى نفسه الأجدر بامتلاك السلطة السياسية في البلاد ناهيك عن رغبته أن يخضع الجميع حوله لإملاءاته. ورغم كل هذه التعقيدات السياسية وظروف الحرب والصراع في اليمن مازالت المرأة متغيبه عن صنع القرار السياسي والمشهد السياسي.

### الإطار القانوني (حاشية وهامش):

بعد مسودة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل باليمن منحت المرأة تمثيل منصف إلى حد كبير في مسار العملية السياسية، وتمكين يؤهلها إلى لعب دور فاعل في الدولة وسلطتها وتمثيلها الدبلوماسي واتخاذ القرارات السياسية بإجماع على منح المرأة نسبة تمثيل (30%) على الأقل في مختلف الهيئات وسلطات الدولة والمجالس المنتخبة والمعيّنة، وتمكينها سياسياً في مختلف مواقع صنع القرار والهيئات الحكومية وإلزام منع المشرعين من سن القوانين التي تنتقص أو تقيد من حقوق المرأة وحرّياتها.

ولكن...؟!

شهدت الازمة اليمنية منذ اندلاعها في 2015م، تهميش مستمر للمرأة على سبيل المثال في جولة من جولات المفاوضات في جنيف السويسرية والتي شارك فيها وفد الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بوفد تفاوضي لم يضم أي امرأة بينما شاركت سيدة واحدة من طرف أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، حلفاؤه آنذاك.

ثم أعقبتها مشاورات الكويت في العام 2016م والتي كان مجموع النساء فيها من الوفدين ثلاث نساء فقط من مجمل 28 مشارك، وهكذا استمر التهميش في مشاورات ستوكهولم بالعام 2018م حيث شاركت امرأة واحدة مع وفد حكومة اليمن المعترف بها دولياً، بينما خلت قائمة وفد أنصار الله من أي تمثيل للنساء. لتصبح المرأة اليمنية هامش وحاشية حتى في تقرير المصير لتعمل بشكل مستقل على تحقيق عملية السلام مع منظمات دولية دون اتاحة الفرصة محلياً.

إن فلسفة التسلط الذكوري والتغيب التام للعدالة الاجتماعية مرحلة من المراحل التي تمر بها المرأة اليمنية مواجهه بذلك حقها في القرار السياسي والاقتصادي.

لا يمكن الجزم بوجود وصفة سحرية تعالج المشكلة ولكن بالإمكان تظافر مجموعة من الجهود لكيانات مختلفة وضرورة تفعيل القرارات الأممية بهذا الشأن وتحديداً القرار رقم 1325 لعام 2000م، الذي يقرب وجود صلة بين خبرات النساء في النزاعات والحفاظ على السلام والأمن ومشاركتهم في حل النزاع.

## ما الذي تحتاجه المرأة اليمنية سياسياً إذا؟

1. التعليم الكافي والتدريب في المجالات المتعددة والتنقيف بمجال السياسة وتعلم المهارات القيادية لتطوير ذاتها للالتحاق بالمجال السياسي.
2. البروز إعلامياً بشكل واسع واتخاذ مواقف تمثل فيها المرأة اليمنية بحيث تمثل صوت هذا الفئة بالإضافة إلى أهمية الدعم النفسي من الأسرة والقبيلة وتقبل فكرة ممارستها للعمل في سلك الدولة إلى تفهم المجتمع وإدراكه أهمية مشاركة المرأة لأنها جزء مهم من المجتمع.
3. تحتاج المرأة إلى دعم الأحزاب والمكونات لكي تظهر أكثر في مختلف المحافل الدولية وكسب علاقات دولية تفيدها في كافة القضايا والملفات حسب التوجه، ودعم المنظمات الدولية في اليمن للمرأة والضغط على الدولة والأحزاب والمكونات اليمنية في إشراك المرأة في العمل السياسي والدبلوماسي وغيرها.
4. المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،
5. الإلمام الجيد في القوانين السياسية اليمنية والبروتوكولات وكذلك أن تكون عندها الخلفية الكاملة عن العلاقات الدبلوماسية وأن تكون حاصلة على شهادات عليا وخبرات عملية وقد مرت بعدة مناصب حكومية.
6. الإيمان القوي من قبل المرأة اليمنية بالقضية التي تدافع عنها وتتحدى كل الصعاب والمعوقات التي تواجهها في سبيل توصيل صوتها.

## الأثر الاقتصادي:

من الناحية الاقتصادية، شهدت الحرب تراجع دخل الفرد، وانتهيار العملة الوطنية، وانخفاضاً في إنتاج النفط، وتعليق صادرات النفط التي كانت المصدر الرئيسي للعملة الصعبة. وأصبح ثلثا سكان اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

ومع انخفاض قيمة الريال اليمني، أصبحت المستلزمات الأساسية أكثر تكلفة. لم تُدفع مرتبات الحكومة، وتوقفت المشاريع الإنمائية، وتعطلت الخدمات العامة. وكان هناك نقص في الاحتياجات الأساسية، مثل الغاز المنزلي والغذاء.

وبات الحصول على المساكن الملائمة أمراً صعباً في حضرموت كمثال نتيجة تزايد المطالبات من ملاك العقارات بسداد المدفوعات بالعملة السعودية بسبب عدم استقرار الريال اليمني. وقد عُلقت بعض المشاريع الاستثمارية بعد أن فقد أصحابها رؤوس أموالهم. كما تم تعليق التوظيف في القطاع الحكومي مما حد من فرص العمل للشباب. قال أحد المشاركين "عام 2014م في أحد النقاشات البؤرية لمناقشة الوضع في اليمن (وُعدنا بفرص عمل في مأرب عند التخرج. ومنذ ذلك اليوم، لم تتمكن الحكومة من تنفيذ هذا القرار. ولا يمكنها دفع المرتبات، وتدهورت أحوال المواطنين بشكل كبير). تحول المستثمرون إلى مشاريع أسهل، مثل مراكز التسوق ومكاتب الصرافة، بدلاً من الاستثمار في المصانع أو المشاريع الضخمة التي يمكن أن تخلق المزيد من فرص العمل فكيف لو كان الأمر هو السعي نحو تمكين المرأة اقتصادياً. من الصعب تعامل المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً اقتصادياً مع المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون كون الأخيرين يفرضون رسوماً جمركية إضافية، وقد فقد العديد من تجار المناطق الريفية أعمالهم وأصبحوا يعتمدون على المعونة الغذائية المقدمة من المنظمات الإنسانية.

في بعض الأحيان يخطر الشباب في صفوف المقاتلين لكسب المال حين تقطع مصادر الدخل الأخرى. وتعرضت بعض النساء للاستغلال الجنسي نتيجة الحاجة إلى المال، ولجأ بعض الشباب إلى الانضمام للجماعات المتطرفة أو الاتجار بالمخدرات.

إلا أنه كان هناك إشارة نادرة إلى أثر اقتصادي إيجابي من قبل الشباب في عدن، حيث نوهوا إلى وجود المزيد من فرص العمل مع المنظمات الإنسانية، التي تشجع بوجه خاص توظيف النساء.

### التمكين لأسباب الحرب وحق المرأة:

في استبيان لمنصتي 30 في 12 أبريل 2019 اشترط 40% من المشاركين والمشاركات أن يكون الهدف هو المساعدة في تحمل الأعباء المالية بسبب الحرب، فيما قال 52% إن النساء يجب أن يعملن، سواء كانت هناك حرب أم لا، وذهب 6% فقط من المشاركين إلى القول إن النساء لا يجب أن يعملن، سواء كانت هناك حرب أم لا.

لكن انضمام النساء لسوق العمل زاد الأعباء عليهن، لأسباب مختلفة، أكثرها بحسب المشاركين في الاستبيان هو وضع الحرب وتقييد حركتهن (56%)، ورفض المجتمع لعمل المرأة (53%)، إضافة إلى قلة خبرتهن (34%)، وأضاف آخرون أسباباً أخرى مثل، اتكال الرجل عليها في كل احتياجات الحياة، اضطراب الأسعار، استمرار عملها في المنزل، والمستوى التعليمي.

في ذات الاستبيان تم وضع بعض الفرضيات، بينها أن "الحرب أعطت المرأة حرية أكبر في التنقل والخروج من المنزل للعمل"، لكن 59% من المشاركين والمشاركات في الاستبيان رفضوا هذه الفرضية، بنسب متقاربة كثيراً، وربما يمكن تفسير هذا الاعتقاد من خلال الفرضية الأخرى التي قيل فيها إن "الحرب منحت المرأة مزيداً من المسؤوليات وليس مزيداً من التمكين"، فكان التأييد بنسبة 86%، تبدأ بنسبة 80% من ذوي الفئة العمرية دون العشرين من العمر، وتتصاعد حتى 91% لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 35 عاماً، وبنسبة تأييد 83% للإناث، و87% للذكور.

في فرضية ثالثة وهي إن "تعزيز الحرب لدور المرأة داخل الأسرة لا يجب أن يمتد إلى الحياة السياسية"، اثبت الاستبيان إلى أن 45% أيدوا هذه الفرضية، بنسبة تأييد 38% من بين الإناث المشاركات في الاستبيان، وهي نسبة كبيرة ومفاجئة، في مقابل 51% من الذكور، وهي نسبة متوقعة، بالرغم انه لا توجد فروقات كبيرة من حيث العمر، أو الجغرافيا، لكن هذا الرأي -كما يبدو- لا يعني بالضرورة أن يكون مكان المرأة هو المنزل في السلم والحرب، فقد رفض هذا الرأي 81% من المشاركين والمشاركات في الاستبيان، والمشاركات الإناث بطبيعة الحال أكثر ميلاً للرفض (92%)، من الذكور (72%).

## التوصيات:

**إذا ما هي الإجراءات التي يجب على المرأة اليمنية اتخاذها للحصول على كافة حقوقها وتمكينها سياسياً واقتصادياً؟**

1. الكفاح من أجل الحصول على حقوقها سواء في الحرب أو حتى عند السلم وإن تحاول الابتعاد عن أن تكون رهناً لرأي المجتمع وعلى الرافضين وجود المرأة أن يستوعبوا أهميتها.
2. التوعية المتعلقة بالمرأة اليمنية هي من أهم الإجراءات التي يجب أخذها بعين الاعتبار بالتزامن مع توعية المجتمع.
3. قد يكون سن قانون جديد متعلق بالمرأة فرض من الخيال في مثل هذه الظروف التي تعيشها اليمن ولكن السعي نحو استخدام هكذا نوع من أوراق الضغط يسهل في حصول المرأة على المزيد من الحقوق وجعلها شريكاً مهماً في كافة القطاعات الحكومية والخاصة لبناء دولة متقدمة ومتطورة. مما يؤدي إلى زيادة تمكين النساء من المناصب القيادية في اليمن.
4. المساواة ... المساواة التي أنا مقتنعة بها هي المساواة بالحب من قبل الوالدين دون التفريق بينها وبين إخوتها الذكور، وهذا الذي ينقص مجتمعنا، ونطالب بهذه المساواة كون المرأة تستطيع أن تفعل ما لا يفعله الرجل في كثير من الأحيان.
5. ربما كانت الدولة سابقاً تعطي حرية أكبر للجنسين، أما الآن فقد قيدت الحرية وبنسبة أكبر للفتيات، وعليه يجب سن نظام وقانون جديد يمنح حقوق وحرية المرأة لتمارس ما تريد من المهن والحرف التي لا تخل بالأداب العامة بالنسبة للعالم ككل وليس للدين أو للعرب فقط،
6. عدم التعامل مع المرأة بشكل جندي أو عنصري بل من منظور مهني بحت، معتمدين في ذلك على مؤهلاتها ومواهبها ومساواتها بحقوق وواجبات أقرانها من الذكور،
7. زيادة الدعم للبرامج التي توفر فرص تنمية اقتصادية واجتماعية تركز على مشاركة المرأة فيها سوف يساعد المرأة على الحصول على فرص ريادة الأعمال والتوظيف وتعزيز مهاراتها القيادية.

8. إعطاء الأولوية لدعم تدخلات الانتعاش الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، وضمان المشاركة الهادفة للمرأة اليمنية في قيادة مثل هذه التدخلات (قبل التنفيذ وأثناءه وبعده)، من شأنه أن يجعلها أكثر قدرة على المشاركة الإيجابية في مرحلة التعافي ما بعد الصراع، مما يؤدي إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة.
9. البدء فوراً في برامج بناء القدرات المتعلقة بالوساطة والتفاوض والمشاركة السياسية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة وبناء السلام وبناء الدولة، بدلاً من الانتظار حتى انتهاء الصراع للبدء في تنفيذها.
10. تشجيع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية على إشراك المرأة اليمنية في تصميم البرامج، ولا سيما للقادات على ذلك من المجتمعات المستبعدة والمناطق الريفية.
11. دعم إنشاء آليات آمنة، يمكن الوصول إليها، وشفافة، خاضعة للمساءلة، وصديقة للمرأة اليمنية، ومتجاوبة مع النوع الاجتماعي.
12. توفير بناء القدرات للجهات الفاعلة المحلية في مجال حقوق الإنسان في اليمن، ودعم تطوير إطار تنسيق براعي الفوارق بين الجنسين،
13. على جميع السلطات الحاكمة، إنشاء مجالس استشارية شبابية متوازنة بين الجنسين، وإشراك هذه المجالس بشكل فعال في مراقبة القرارات المتعلقة بالسياسات العامة على المستويين المحلي والوطني.
14. التشاور مع الأطراف الفاعلة التجارية والمالية البارزة فيما يتعلق بخفض تصعيد الحرب الاقتصادية وصياغة سياسات مالية ونقدية مشتركة.

## المصادر والمراجع:

- أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب - مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- منصتي 30.
- ورقة بحثية إشكالية التحولات السياسية في اليمن الفرص والتحديات 1990 - 2012.
- ليست حربنا: رؤية الشباب اليمني والمجتمع المدني للسلام
- مسار جديد للمضي قدماً: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني
- حلقة نقاش بؤرية، محافظة مأرب، 22-23 ديسمبر/كانون الأول 2020.
- حلقة نقاش بؤرية، محافظة عدن، 4 يناير/كانون الثاني 2021.
- "عشر حقائق عن اليمن: صراع ومجاعة وأرواح على المحك"، أخبار الأمم المتحدة، 27 فبراير/شباط 2021.

انتهى،، والله الموفق،،،